MINISTY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF KUFA
COLLGE OF BASIC EDUCATION

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية الاساسية

مجلة كلية التربية الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية
والدراسات الانسانية

عقوبات الأمم المتحدة على العراق وأثرها في تفكيك الهوية الوطنية

أ.د حسن كاظم أسد[1]، أ.د عماد هادي عبد[2]

[1]جامعة الكوفة-كلية التربية الأساسية

[2]جامعة الكوفة –كلية التربية بنات

المقدمة

شكلت قرارات مجلس الأمن الدولي خرقاً واضحاً لسيادة العراق مما ولد تأثيراً كبيراً على هويته الوطنية وإحساساً وإمساكاً لصبغتها، فقد تحولت القرارات الدولية التي تمسكت بها وإدارتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي أوصلت الشعب العراقي إلى حالة مزرية، إذ أثرت فيه الهزات والهزائم المتكررة مما أثر على عزته وكرامته الوطنية، إذ أسهمت هذه القرارات في سحق هويته الوطنية ومفاهيمه الأخلاقية ومنها حب الوطن والدفاع عنه.

استمر التخريب والدمار الذي أصاب العراق وشعبه جراء تنفيذ العقوبات الدولية وهو ما أدى إلى إحداث خلل كبير في نسيج المجتمع العراقي وتدمير الكيان الوطني وما صاحب ذلك من آثار مأساوية دمرت شخصية ونفسية الإنسان العراقي وتدمير الكيان الوطني وما صاحب ذلك من آثار مأساوية دمرت شخصية ونفسية الإنسان العراقي ونالت بشكل أو بآخر من أولويات اهتمامات قدراته لخلق جيل عراقي مريض من خلال تدمير نظام دولته الصحي والتعليمي، ورغم ذلك أدرك العراقيين بأن العقوبات الدولية لم يكن يراد بها إسقاط النظام وإنما أريد بها إسقاط الفرد العراقي ومحو هويتة الوطنية وتمزيق الافراد من خلال تجويع وإفقار الشعب العراقي بكل طوائفه ومختلف مسمياته.

استهدفت العقوبات الدولية على العراق:

أ- تدمير البنية التحتية العراقية لمؤسسات الدولة كافة وبضمنها مؤسساتة العسكرية من خلال منع العراقيين من استيراد وتصدير كافة الأساسيات الضرورية لإعادة بناء مؤسسة الدولة.

ب- تدمير الآثار العراقية وكل ما يمت بصلة لجذور المواطن العراقي بتاريخه وتراثه وحضارته والتي تشكل أدلة ساطعة على عمق الهوية الوطنية العراقية.

ت- فصل أجزاء الدولة العراقية إلى مكونات معتمدة في أسس جغرافية اثنية دينية قومية مما مهد لدخول المواطن العراقي في متاهة الانتماءات والولاءات المتعددة خارج إطار الانتماء للدولة.

طرح البحث جملة من التساؤلات المركزية في عملية اثر العقوبات الاقتصادية على الهوية الوطنية العراقية والتي ظهرت بشكل واضح بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003، وما هي أسباب الصراع الطائفي والعرقي والاثني والديني وما هي الخلفيات التاريخية لهذا الصراع الطائفي في العراق، فضلاً عن أسباب ظاهرة العنف في المجتمع العراقي والتي ظهرت بشكل واضح بعد عام 2003.

وبين الباحثان على جمله من العوامل التي من الممكن ان تجدد وتبعث الهويه الوطنيه العراقيه وبثها في نفوس العراقيين وذلك لحث القوى السياسيه لتجاوز الاخطاء والعيوب التي سببتها الظروف السياسيه التي عاشها العراق لاسيما في مده العقوبات الاقتصاديه التي فرضتها الامم المتحده على الشعب العراقي من عام 1990 حتى عام 2003 وذلك لبدأ عمليه تصحيح جاده للاداء السياسي العراقي بحيث يكون العراق وهويته الوطنيه الاساس في برامج الساسه والاحزاب والتكتلات والائتلافات السياسيه .

المبحث الأول

ماهية الهوية الوطنية

1- الهوية لغة: يتحدد مفهوم الهوية بناء على الدلالة اللغوية والفلسفية والتاريخية من كلمة (*Identite ,Identity*) في اللغة الفرنسية والانكليزية وهي من أصل لاتيني تعني : الشيء نفسه أو الشيء الذي هو ما هو عليه بمعنى آخر الشيء الذي له الطبيعة نفسها التي للشيء الآخر.

أما في اللغة الفرنسية: مجموع المواصفات التي تجعل من شخص ما هو عينه شخصاً معروفاً أو متعيناً (1).

أما الهوية في اللغة العربية وهي مصدر صناعي مركب من (هو) ضمير المفرد الغائب المعرف بأداة التعريف (ال) ومن اللاحقة (ياء) المشددة وعلامة التأنيث أي (التاء) وفي الفرنسية والانكليزية واللاتينية بمعنى لفرزا (*Idem*) أو (*Id*) ضمير الإشارة للغائب بمعنى هو ذاته.

وجاء معنى الهوية اصطلاحاً في الفكر العربي، إذ عرضها الفارابي ((هوية الشيء عينه وشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك))(2).

فهوية الشيء هي ماهيته أو حقيقته المعبرة حيث تتحد الصفة بالموصوف في تشخص متفرد لا إشراك فيه، وانطلاقاً من هذا التحديد اللغوي نحاول فهم الإشكالية التاريخية لحقيقة الهوية المجتمعية، إذ يرى نديم البيطار أن (هوية الأمة هي هوية تاريخية والتاريخ هو الذي يشكلها(3) فالأمة وحدها تمتلك

(1)نقلاً عن : حسن نافعة وآخرون، دراسات في القومية العربية والوحدة ، ركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص18؛ كارل هارلهاينتس دشنر, المولوخ إله الشر: تاريخ الولايات المتحدة, ترجمة محمد جديد, مراجعة واعداد زياد منى, دار القدس للنشر والتوزيع, دمشق,2003,ص91.

(2) مقتبس من المصدر نفسه، ص19؛ زبيغنيو بريجنسكي, الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم, ترجمة عمر الأيوبي, الطبعة: الأولى 2004–الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت,ص26-29.

(3)نديم البيطار , حدود الهوية القومية . نقد عام، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص19؛ غسان سلامة ,أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها , ترجمة مصباح الصمد, دار النهار للنشر, بيروت 2005,ص63.

الهوية سواء كانت جماعة صغيرة أو كبيرة بشرط تماثل أفرادها وانصهارهم في الوجود المجتمعي الجماعي)(4)

2- مستويات الهوية: هناك ثلاث مستويات مختلفة عند تحليل موضوع الهوية هي

أ- الهوية على المستوى الفردي: بمعنى شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر يشاركه في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات.

ب- الهوية على المستوى السياسي: وتعني التعبير السياسي الجمعي عن الهوية في شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري.

ت- الهوية على مستوى المؤسسات : وتعني تبلور وتجسيد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية واشكالية قانونية على يد الحكومات والأنظمة(5).

وعلى هذا الاساس فالهوية تمثل الرمز أو العامل المشترك الذي يجمع عليه أفراد الأمة من حيث الانتساب والتعلق والولاء والاعتزاز، وهذا الانتساب والتعلق والولاء يكتسب قداسة بفعل استناداً إلى الخلفية الثقافية والتاريخية الواحدة وهي القاسم المشترك بين الجميع، ومما يجعل الهوية امراً مشروعاً وحدة المصالح والمستقبل الواحد.

يعد العامل الأساسي في تحديد الهوية لأمة من الأمم هو خلفيتها التاريخية والثقافية ، وطبعاً صراعاتها الراهنة والتحديات الخارجية المفروضة عليها.

يقوم مبدأ الهوية على الوحدة التي لا تتجزأ لأن الهوية ذات والذات لا تتعدد ويمكن أن يكون لها صفات، فني داخل كل أمة ينقسم المجتمع إلى فئات وطبقات في حركية مجتمعية وهذه الحركية تجعل المجتمع يتفق على بعض القضايا بالإجماع مثل صيانة الهوية والوطن من أي عدوان خارجي والاحتكام للعقل والعمل من أجل الرقي والعدل، وكذلك الحال هناك تعدد في الاجتهادات السياسية والتيارات الفكرية فضلاً عن الهوية الدينية في الأمة الواحدة وهذا التعدد لا يشكل خطراً على وحدة الهوية وإنما يشير تعدد المذاهب الدينية والأحزاب السياسية في المجتمع إلى تكامل وتفاعل العناصر(6).

لا يشير مفهوم الهوية الوطنية إلى التجانس المطلق في كل شيء فهي لا تعني عدم التنوع وعلى هذا الأساس تتضمن مفهوم الهوية الوطنية أربع هويات مختلفة.

1- الهوية الدينية.

2- الهوية الأقليمية.

---

(4)مقتبس من المصدر نفسه، ص19-20؛ اناتول ليفن, امريكا بين الحق والباطل, تشريح القومية الأمريكية, ترجمة ناصر السعدون, مراجعة سعود المولى, المنظمة العربية للترجمة, بيروت2008,ص475.

(5)ظ: حسن نافعة، مصدر سابق، ص40؛ عزيز قادر الصمانجي, قطار المعرضة العراقية, من بيروت 1991- الى بغداد2003, دار الحكومة – لندن, 2008, ص243.

(6)ظ: المصدر نفسه,ص41؛ فالح عبد الجبار, العمامة والأفندي, سوسولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني, ترجمة امجد حسين, منشورات الجمل, بغداد-بيروت 2007,ص167.

3- الهوية المحلية.
4- الهوية السياسية.

وهذه الهويات موجودة في تراث الشعب العراقي، وهي تكتلات فرضتها معطيات جغرافية واقتصادية وبالتالي فهي هويات عابرة تفسر بأهمية التأثير الخارجي ولا تكاد أي هوية من تلك الهويات تتميز بإجماع شعبي أو محلي أو أقليمي لأن حدودها لم يصنعها التاريخ الاجتماعي او الإجماع الشعبي على أن هذه التعددات تعكسها المصالح الانية والضيقة لبعض الفئات ، وهذا ما يعني التعدد السلبي لأنه لا يقوم على تناقض فعلي، وهي تقوم على نمط معين في العيش بخلق إرادة شعبية من التعايش المشترك والتمايز الإيجابي(7).

ويمكن القول أن الهوية تأسست في بلاد الرافدين من خلال تبلور شعوب متعددة تفاعلت وامتد تفاعلها خلال مرحلة تجاوزت الالاف من السنين، امتزجت في الحرب والسلم على نحو عميق من التبلور الأولي والتفاعل الواسع والعميق، ما خلق هوية وطنية أصيلة لشعب متجذر واحد .

ويمكن القول أن ما ميز الشعب العراقي وحدته الاجتماعية والحضارية لذات سعت العقوبات الاقتصادية إلى محاربة الشعب العراقي من خلال ضرب عناصر وحدته المتمثلة باستهداف المواطن في هويته الوطنية ومرتكزاتها البنية الاجتماعية والآثار والثقافة المشتركة فضلاً عن العوامل الاقتصادية الأمر الذي شكل تهديداً مباشراً لعناصر الوحدة المجتمعية في الشعب العراقي.

المبحث الثاني

عقوبات الأمم المتحدة على العراق 1990

سمح قرار اجتياح العراق للكويت عام 1990 وعدم تطبيق قرار المجلس الأمن المرقم 660 الصادر في 2 آب 1990 الذي أدان الاحتلال العراقي وطالب بانسحاب القوات العراقية فوراً من الأراضي الكويتية مع مباشرة المفاوضات بين الطرفين، لإصدار سلسلة من القرارات التي بدأت بممارسة حظراً اقتصادياً مكثفاً منذ صدور القرار 661 في 6 آب 1990 كما عمل مجلس الأمن في تشرين الأول 1990 على إصدار قرار من مجلس الأمن لاستخدام الخيار العسكري على الرغم من فعالية العقوبات الاقتصادية التي طبقت من قبل والتي أدت إلى تدمير الاقتصاد العراقي بتخفيض صادرات هذا البلد بنسبة 97%

(7)ظ: نديم البيطار, حدود ,ص20؛ حيدر سعيد, جيش المهدي والتيار الصدري: الصراع على الهوية والتحول, مجلة سياسية عربية, العدد53, المجلد 9 تشرين الثاني, بيروت2021, ص36-58.

ومستورداته 90% ، ومع تبني القرار 678 في 29 تشرين الثاني 1990 حصلت الولايات المتحدة على ما أرادته بشن حرب من دون الرجوع إلى مجلس الأمن(8).

اسقطت قوات التحالف ما بين 16 كانون الثاني و 27 شباط 1991، وما زنته أكثر من مئة الف طن من القنابل العنقودية والنابالم ومتفجرات الوقود وقذاف اليورانيوم المخصب، ما يعادل القوة التفجيرية لسبع قنابل ذرية من النوع الذي ألقي في (هيروشيما ونكازاكي)، وأجهزت العمليات العكسرية على البنى التحتية والهياكل الارتكازية للبلد من جسور وطرقات ومستشفيات وجامعات ومدارس وجوامع وكنائس وأماكن أثرية ومنشآت بريدية وهاتفية ومحطات توليد كهرباء وضخ وتصفية المياه ومصافي وآبار نفط وخطوط وعربات سكك الحديد ومحطات الإذاعة والتلفزيون ومنشآت صناعية ومصانع أسمدة ومراكز تجارية ووحدات سكنية قدرت كلفتها زهاء 190 مليار دولار(9).

هدف القصف العسكري إلى تدمير ضخم وعشوائي للبنى الاساسية والاجتماعية والتراث الثقافي حتى أنه استهدف قرى ومخيمات البدو النائية ، حتى أن قائد القوة الجوية الامريكية الجنرال دوغان *Dogan* طالب جنوده باستهداف ((ما هو فريد من الثقافة العراقية)) وطلب معرفة ما له من تأثير نفسي في السكان بحيث يمكن مهاجمة المساجد والمراكز الدينية والمواقع الأثرية، وقد تجاوز عدد الأهداف التي حددها المخططون قبل الحرب كأهداف استراتيجية 57 موقعاً ليصل اثناء الحرب إلى 700 موقعاً ، ما يفوق متطلبات الضرورات العسكرية(10).

تسبب القصف الجوي بقتل آلاف العسكريين العراقيين والمدنيين،وذكرت بعض التقارير البريطاني ان زهاء مئه ألف عراقي قد قتلوا ,بينما قدرت مصادر فرنسيه الاصابات بين المدنيين قد بلغت نحو 155 ألف اصابه فيما ذكرت مصادر الاستخبارات الأمريكية أن عدد الإصابات بلغ 400 ألف إصابة(11).

أصبح العراق أشبه بمعسكر احتجاز واسع منسي من العالم ومحروم من وسائل الحياة على المدى المنظور بسبب العقوبات الأممية التي عدت الأكثر شمولاً والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة ويمكن حصر بعض القرارات بشكل ملخص:

---

(8)ظ: جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط. تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة نبيل صبحي الطويل، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 208، ص394؛ طارق متري وساري حنفي, الدولة العربية القوية والضعيفة: المآلات بعد الانتفاضة العربية, الدار العربية للعلوم, ناشرون, بيروت2019,ي170.

(9)ظ: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق، يوميات وثائق تقارير، 1990-2005، بيروت، 2007، ص687؛ خلود الزغير, سوريا الدولة والهوية: قراءة حول مفاهيم الأمة والقومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري(1946-1963), المركز العربي للسياسيات ودراسة الابحاث, الدوحة-بيروت2020,ص270.

(10)ظ: المصدر نفسه، ص689؛ عزمي بشارة, الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة –بيروت2020,ص96.

(11)ظ: باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي. دراسة توثيقية تحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2006، ص71؛ جيمس بول, سيلين ناهوري, الحرب والاحتلال في العراق: تقرير المنظمات غير الحكومية, ترجمة مجد الشرع, مراجعة محمد هيثم , وعمر الأيوبي, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت2007

1- القرار 661 في 6 آب 1990 والذي تضمن إعلان المقاطعة التجارية والمالية والاقتصادية والعسكرية الشاملة .
2- القرار 665 في 25 آب 1990 والذي أنشأ حصاراً بحرياً لتقوية فاعلية نظام العقوبات.
3- القرار 666 في 4 أيلول 1990 والذي منع الوكالات الدولية من تقديم المساعدات الضرورية ومن التحقيق في الأزمة الصحية المتفاقمة.
4- القرار 706 في 15 آب 1990 والذي صادق على برنامج النفط مقابل الغذاء.
5- القرار 712 في 19 آيلول 1990 والذي صادق على برنامج النفط مقابل الغذاء.

والذي سمح للعراق بيع ما قيمة 1,6 مليار دولار من النفط والمنتجات النفطية ويدخل 30% من هذا المدخول يحفظ في صندوق التعويضات و 4% منه يوضع جانباً لحساب (*unscom*) وتكاليف الأمم المتحدة ويبقى 66% لشراء المواد الغذائية للشعب العراقي(12).

6- القرار 986 في الرابع عشر من نيسان عام 1995 والذي رفع سقف صادرات النفط إلى 2 مليار دولار كل 180 يوم لشراء حاجات المدنيين من الغذاء والدواء والحاجات الحيوية الأخرى(13).
7- القرار 1153 في شباط 1998 والذي سمح بمصروفات معينة لإعادة إعمار قطاع النفط.
8- القرار 1284 في 17 كانون الأول 1999 سمح للدول الأعضاء في الامم المتحدة باستيراد كمية من نفط العراق ومشتقاته(14).
9- القرار 1409 والذي تبنى مجلس الأمن لائحة مراجعة للمواد التجارية (البضائع) التي سمح بيعها العراق باستثناء المواد التي تقع تحت قرار الحظر (لا سيما المواد العسكرية)(15)

أجهزت العقوبات الاقتصادية والتي تعد شكلاً آخر للحرب غير المسلحة والصامتة والمضنية كما عدها الحديث الأمريكي بأنها ((شيئاً آخر أكثر هولاً من الحرب))، إذ توقفت بسبب العقوبات أعمال الاعمار والصيانة وخطط التنمية وتدهور مستوى المعيشة بشكل حاد عما كان عليه قبل عام 1990 وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بحدود الثلثين عام 1991 نتيجة انخفاض انتاج النفط بنسبة 85% وبسبب تدمير القطاع الصناعي وقطاع الخدمات(16).

---

(12)ظ: جيرمي سولت، مصدر سابق، ص394؛ يوسف القرضاوي, التطرف العلماني في مواجهة الاسلام, دار الشروق, القاهرة2001, ص37.
(13)المصدر نفسه، ص395.
(14)ظ: حسن نافعة وآخرون، دراسات في القومية العربية والوحدة، مركز دراسات والوحدة العربية، بيروت، د.ت/ ص32-34.
(15)ظ: المصدر نفسه , ص34.
(16)ظ: محمد جابر الانصاري واخرون، النزاعات الأهلية: العوامل الداخلية والخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1997، ص130-132.

بلغ حجم التضخم في العراق في نهاية عام 1994 (24 ألف في المئة) وقد قدرت حاجة الفرد كحد أدنى يومياً 2306 سعرة حرارية، انخفض معدل السعرات الحرارية من 3120 سعرة قبل الحرب إلى 1039 سعرة في عام 1994-1995، كما ارتفع معدل أسعار السلع الأساسية في المحلات التجارية إلى 850 مرة بين عام 1990-1995 ، فكانت المعامل المتبقية تحتاج إلى مواد أولية وطاقة ومواطن له قدرة شرائية، كما تدنت الأجور وتم تسريح قطاع ضخم من العمال والموظفين وارتفع عدد العاطلين عن العمل، كما تعمقت التباينات بين أفراد الشعب وظهرت أسواق مرتجلة على ارصفة بغداد وبائعوها ممن كانوا ينتمون للطبقة الوسطى وشملت بضائعهم مكتباتهم الخاصة ومدخراتهم وأمتعتهم الشخصية من القطع الثمينة والملابس وأواني المطبخ وغيرها فالبطاقة التموينية لم تحتوي إلا الأساسيات من (طحين وسكر ورز وزيت وحليب الأطفال دون السنة بالإضافة إلى الشاي والصابون) وهي لا تكفي العائلة العراقية طوال شهر، كما لم تستطع أن تحد من زيادة سوء التغذية ، فالحصة لم تكن توفر سوى ثلث نسبة السعرات الحرارية والبروتين مقارنة بما كان يحصل عليه الفرد قبل الحصار بسبب تناقص كمية الحبوب الواجب توفرها(17).

المبحث الثالث

أثر عقوبات الأمم المتحدة على العراق

أولاً: الآثار الاجتماعية:

هدفت العقوبات الاقتصادية((إلى إبقاء الشعب العراقي راكعاً على ركبتيه)) فقد ساهم تلوث المياه وانحدار مستوى الخدمات في المستشفيات بعدما رفضت لجان العقوبات تزويدها بالأدوية والأدوات الطبية وقطع الغيار اللازمة لإصلاح المولدات الكهربائية فضلاً عن رفضها تزويد العراق بما يكفي من غذاء لإبقاء الناس أحياء ((ولكن بالكاد – أحياء)) كل ذلك كان له تأثيرات سلبية عميقة على بنية المجتمع العراقي.

استمر الحصار الاقتصادي على العراق أكثر من اثني عشرة سنة وكانت تأثيراته الاجتماعية عميقة ومأساوية أذ شهد المجتمع العراقي وفاة الآلاف من الأطفال العراقيين فمثلاً مع عام الفين كان خمسة آلاف طفل عراقي تحت سن الخامسة يتوفون كل شهر بالإضافة إلى الفين إلى ثلاثة آلاف يتوفون من المراهقين والبالغين(18).

تحول العراق إلى حالة من الانهيار الاجتماعي قبل تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء ورغم ذلك فإن البرنامج بحسب وصف جيرمي سولت لم يكن أكثر من ((استمرار للإبادة الجماعية)) والتي سببتها

(17)ظ: مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص692.
(18)ظ: جيرمي سولت، مصدر سابق، ص396.

العقوبات الاقتصادية على العراق، إذ أن كلمة أبادة جماعية (*Genocide*) لأنه برنامج دولي مفروض من أجل تدمير ثقافة وشعب ووطن))(19).

وقد أبقى أعضاء هيئة الامم المتحدة في مجلس الأمن هذا الحظر ، رغم علمهم بنسبة وفيات الأطفال العراقيين ، لقد كانت إبادة جماعية لجنس بشري(20).

سبب الحظر الاقتصادي على العراق في عام 2003 ما بين 343900 و 529000 حالة وفاة بين الرضع والأطفال الصغار في العراق وتبين إحصائيات وكالة اليونسيف أن وفيات الأطفال تحت سن الخامسة ارتفعت نسبتها من 50 بالالف عام 1990 إلى 125 بالألف عام 2003، بسبب عقوبات الحظر والأمراض المتصلة بالحرب بما في ذلك((الاورام السرطانية والتشوهات الخلقية)) التي سببها استعمال القذائف المنضبة من اليورانيوم وربما الذرات السامة المتساقطة بفعل الغازات الجوية عام 1991 والتي حصدت أرواح حوالي مليون عراقي في السنوات الاثني عشرة ما بين عام 1991 و 2003(21).

أما في قطاع التعليم فقد كانت نسبة المتعلمين أواخر الثمانينات عالية بحيث تقترب من 95% ، إلا أن هذه النسبة انخفضت مع المسح الذي أجري من قبل صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (يونسيف) أظهر أن نسبة 87% من أطفال العراق مسجلون في المدارس الابتدائية ومن بين هؤلاء لم يكمل إلا 58% منهم الدراسة الابتدائية ، فضلاً عن أن التسجيل في جميع المراحل قد انخفض لأن الكثير من اولياء أمور الطلبة لم يكونوا قادرين على إرسال أبنائهم إلى المدراس أو أنهم كانوا يحتاجونهم في العمل معهم لدعم دخل العائلة ، كما لم تكن الصورة أنصع في ما يتعلق بالصحة إذ أدى سوء التغذية والنقص الحاد في الدواء, إذ وصلت نسبة وفيات الأطفال في وسط وجنوب العراق إلى أن 1 من كل خمسة أطفال يعاني سوء التغذية وأن حالته تتطلب طعاماً وعلاجاً خاصاً(22).

أدت العقوبات الاقتصادية المطبقة على العراق إلى ارتفاع نسبة الجريمة ، إذ واجه المجتمع العراقي ارتفاعاً حاداً في جرائم السرقة بنسبة 223% في العام 1994 وحده، كما أن الوضع الاقتصادي الذي كان قائماً أدى إلى ارتفاع حاد في نسبة الجرائم الأخلاقية، ولغرض السيطرة على هذه الجرائم عمل النظام السابق إلى رفع درجة العقوبات فكان إرهاب الدولة الوسيلة المستخدمة للقمع عندما شرع النظام في عمليات التشويه والإعدام عقوبة للهروب والتزوير والبتر أو الإعدام عقوبة للسرقة والإعدام عقوبة للتهريب(23).

---

(19) اسحاق نقاش، الوصول إلى السلطة. الشيعة في العالم العربي المعاصر، ترجمة مختار الأسدي، مراجعة عماد الهلالي، بيروت، 2012، ص273-275.

(20)مقتبس من المصدر نفسه، ص396.

(21)شيركو كرمانج ، الهوية والأمة في العراق، دار الساقي ودار أراس للطباعة والنشر، اربيل، 2015 ص236.

(22)ظ: المصدر نفسه. 236.

(23)ظ: حامد سالم الزيادي، مستقبل العراق، كلكامش ناشرون وموزعون، بغداد، 2018، ص66-67.

تجاوزت آثار عقوبات الأمم المتحدة مديات واسعة منها الجانب الصحي، فبعد أن كان العراق يمتلك نظاماً من أكثر الأنظمة الصحية المتطور في الشرق الاوسط، أصبح هناك نقص واضح في توافر الأدوية إلى درجة أنه حتى الأمراض البسيطة صارت تشكل خطراً على حياة الناس، وسرعان ما انتشرت الأمراض التي كانت قد اختفت من العراق منذ عقود ووصل معها معدلات وفيات الأطفال إلى مستويات عالية جداً(24).

أثارت العقوبات الأممية بطابعها التراكمي وامتداد تأثيرها في كل القطاعات الأخرى وقد أدى ذلك إلى خلل كبير في النسيج الاجتماعي وفي الصحة النفسية والجسدية للشعب العراقي الأمر الذي امتد أثرها على الالتزام بالهوية الوطنية العراقية وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد ارتفعت نسبة وفيات الأمهات اثناء الحمل والولادة ، ثم بدأت العائلات تشكو غياب الأب وعدم قيامه بدوره، في حين أن الضغط الاقتصادي على ربات الأسر قد ارتفع ملزماً اياهن بتأمين البدائل لمستلزمات الحياة وتمضية وقتهن في أعمال تدبير العائلة وتأمين الغذاء والتقتير وضغط النفقات ، ما أثر في الجو النفسي والعاطفي الامر الذي سبب امتهان الكرامة واستشراء العنف الاجتماعي وتصدع القيم الأخلاقية والوطنية فضلاً عن انتعاش التزمت الديني والروابط التقليدية والولاء للقبيلة، ما أثر على تمسك المواطن العراقي بهويته الوطنية.

ازدادت المخالفات الأساسية للقانون عندما بات الفساد والرشوة والابتزاز والاحتيال والنهب الرسمي من قبل عدد كبير من المسؤولين الذين كانوا يرتكبون هذه الأعمال المنافية للخلق في إطار مؤسسات الدولة، إذ ساهمت هذه الأعمال في تآكل القيم الأخلاقية والتقليدية التي كانت عماد بنيان المجتمع العراقي(25).

ساهمت الأوضاع السيئة للعراقيين إلى الهجرة من البلاد – وكان تدفق العراقيين إلى الخارج بالطرق القانونيه وغير القانونيه بشكل غير مسبوق ونجمت عن ذلك نتيجتان هامتان هما:

أ- استنزاف العقول العراقية.

ب- تدمير الطبقة الوسطى.

ساهمت عقوبات الأمم المتحدة في معاناة الشعب العراقي ولا شك في أن هذه العوامل ساهمت في تدهور الوضع وفي تفكك الهوية الوطنية العراقية، إذ أن تدمير البنى التحتية العسكرية والصناعية والخدمية على نحو أعاد هذا البلد إلى عدة عقود إلى الوراء، فالقصف كان شديداً ولم يستثني أي شيء فيه فحتى منازل المواطنين المدنيين ومراكز التعليم من جامعات ومعاهد ومدارس ودور العبادة من مساجد وحسينيات وغيرها، كانت أهداف لطائرات وصواريخ التحالف، إذ بلغ عدد الصواريخ التي

(24)ظ: سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2014، ص123-124

(25)ظ: سعد محمود حسين، مخطط تفتيت الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية ، 2004، ص75-77.

سقطت على العراق (323) صاروخاً أطلق (288) منها من البحر من (16) سفينة حربية وغواصتين حربيتين وأطلق 35 منها من الطائرات القاصفة بـ (52) ، و استخدمت اكثر من ثلاثة آلاف طائرة وبلغ عدد طلعاتها 130 الف طلعة وهو ما مثل اكبر حشد جوي بعد الحرب العالمية الثانية(26).

الآثار الاقتصادية:

قدرت مؤسسة النقد العربي ان اجتياح الكويت كلف العراق 256 بليون دولار وأبقيت الصناعة والبنيه التحتية المدنيه في حالة عجز طيله مدة العقوبات الدولية التي لم يكن لها مثيل في تاريخ الامم المتحدة، وقد ساهمت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق ومن بينها فرض قيود على أغلب صنوف التجارة العراقية ومن المعروف بالنسبة للعراق أنه يعتمد على تصدير النفط لتأمين 95% من عائداته وعلى استيراد 80% من حاجاته الغذائية والصحية وكانت هذه العقوبات ضربة قاصمة للعراق، فقد تضخمت أسعار المواد الغذائية بنسبة 4000% وبلغت نسبة التضخم 65 ألف %، كما أن 85% من العراقيين كانوا يعتقدون أن دخلهم لا يكفي لتأمين الاحتياجات الأساسية فمثلاً بحلول أواسط التسعينات كان الموظف العراقي يتقاضى حوالي خمسة آلاف دينار عراقي (ما يعادل دولارين أمريكيين) شهرياً وكان سعر كيلو اللحم حوالي 10-15 ألف دينار ، وعند العودة إلى المعدلات الاقتصادية للعام 1968 نجد أن معدل الفرد العراقي 600 دولار أمريكي وقد ارتفع بوتيرة نامية حتى بلغ 5520 دولار أمريكي في العام 1980 ومع نهاية الحرب العراقية – الإيرانية عام 1988 هبط إلى 3590 دولاراً، لكن مع تطبيق العقوبات الأممية على العراق هبط دخل الفرد مثلاً في العام 1995 إلى 336 دولارا(27).

شلت العقوبات الاقتصادية الاقتصاد العراقي كلياً وجعلت من الثروة النفطية ذات فائدة معدومة فقد أوقف الحصار الاقتصادي الشامل عملية التنمية وقد حملت تلك المدة آثاراً اقتصادية في غاية السوء لا سيما بعد التدهور الكبير في مركز الدولة المالي بفعل وقف صادرات النفط وتجميد الأرصدة العراقية في نيويورك والمؤسسات الاجنبية والعربية مما ضيع على البلاد أهم مصدر من مصادر الدخل وقنوات التمويل من النقد الاجنبي، وأنهارت مكانة العراق الاقتصادية والسياسية في المجتمع الدولي، وفقدت الدولة العراقية موارد بشرية واقتصادية هائلة ، فمع تدهور قيمة الدينار العراقي على نحو مضطرد باتت الرواتب لا تفي لإعالة الأسر من الطبقات الاجتماعية الوسطى والعمالية ولأن نظام الحصص الغذائي الحكومي لا يفي إلا بالقليل من الاحتياجات الغذائية الجافة لعائلة شهرياً اضطر الموظفون والعمال إلى البحث عن وظائف واعمال إضافية، وباعت العديد من العوائل ممتلكاتها لشراء ما يسد رمقها(28).

الآثار على الهوية الوطنية:

(26)ظ:عدي فالح حسين، العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص60-67.
(27)ظ: شيركو كرمانج، مصدر سابق، ص236.
(28)ظ: سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص125.

إن عملية التفكك الوطني التي جرت في ظل نظام الحكم السابق أصبحت اكثر وضوحاً مع انتفاضة عام 1991(29)، إذ ازدادت الخلافات القومية ما بين العرب والأكراد وتفاقمت الخلافات السنية الشيعية ، مما ساعد تفكك المجتمع العراقي وذلك بسبب سياسة الحكومة السابقة بإعادة حكم العائلة وإعادة المجتمع العراقي إلى القبلية والتميز بين العراقيين بمختلف أطيافهم القومية و الأثنية والمذهبية(30).

تحركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1990 لتعيد ترتيب الخارطة السياسية والاقتصادية للعالم مستغلة انفرادها وهيمنتها في الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة ومتفوقة على عدة صعد سياسية واقتصادية وعسكرية ، كما أنها استغلت حالة اختلال توازن القوى الدولي لصالحها، فسعت إلى ترجمة دوافعها وأهدافها إلى سياسات استهدفت العراق من بين ما استهدفت من دول المنطقة العربية، إذ اتخذت الولايات المتحدة من عملية الاجتياح العراقي للكويت فرصه لقيادة تحالف عسكري ضد العراق وهي ترنو إلى تحقيق اهداف سياسية وعسكرية واقتصادية بعيدة كل العبد عن ما تحججت به من ذرائع ومسوغات لعملها العسكري أولاً ومن ثم فرض العقوبات على العراق ومن بين هذه الأهداف:

أ- تدمير العراق وتفكيك مكوناته السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه .

ب- اعاده تشكيل العراق وفقا لمصالح واهداف استراتيجيه وقد حاولت الولايات المتحده تنفيذ هذا المشروع عبر محورين اساسيين هما :

1- التدمير المادي لقوة العراق الاقتصادية، وهو ما أدى إلى أحداث خلل في نسيج المجتمع وتدمير الكيان الوطني عبر تكبيل العراق بقرارات دولية مجحفة فرضت عليه حصارا اقتصادياً وجردته من السلاح وما صاحب ذلك من آثار مأساوية دمرت شخصية ونفسية الإنسان العراقي ونالت بشكل أو بآخر من أولويات اهتماماته وقراراته لخلق جيل عراقي جاهل ومريض من خلال تدمير نظام دولته الصحي والتعليمي(31).

2- اختراق السيادة بقرارات دولية قانونية صادرة عن مجلس الأمن الدولي للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة لكن التطبيق العملي كان (سياسياً – استخبارياً) بدءاً باليونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية و (الانموفيك) والتي كانت مهمتها تأمين الولايات المتحدة من المعلومات حول العراق وأعطيت الأمم المتحدة الفرصة للتدخل في تفاصيل الحياة والسيادة العراقية من خلال وقائع عمليات التفتيش في الوزارات والجامعات ومراكز البحث العلمي وجميع مرافق الحياة

---

(29)ظ:انتفاضة عام 1991 انتفاضة حدثت في العراق بعد هزيمة عام 1991، وقد اندلعت من البصرة وشملت جميع المدن العراقية، عاملت الحكومية العراقية الانتفاضة بعنف شديدة بعد سماح الجيش الأمريكي للقوات العراقية باستخدام الصواريخ والمروحيات لقمع الانتفاضة . للمزيد من التفاصيل انظر: سهاد عادل محمود الصالحي ، الأقليات والوحدة الوطنية في العراق المعاصر، اطروحة دكتوراه غيرة منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، 2005، ص110-115.

(30)ظ:شيركو كرمانج ، مصدر سابق، ص237.

(31)ظ:سعدي الابراهيم، مصدر سابق، ص162.

الاجتماعية العراقية بما فيها المرافق الخدمية والمستشفيات ، مما خلق شرخاً عميقاً في تفكيك الهوية الوطنية العراقية من خلال تفكيك الدولة ومرتكزاتها الأساسية(32).

3- أما الجانب الأهم فهو بداية تقسيم البلاد إلى منطقة كردية، ومنطقة جنوبية معارضة، أما المنطقة الوسطى أو محافظات الموصل وتكريت والأنبار عدها منطقة مناصري النظام ، الأمر الذي عده المراقبين تمهيد للأوضاع التي سادت العراق بعد احتلاله عام 2003.

توقفت قدرة الدولة على الانتاج الثقافي بسبب العقوبات الأممية والتي كانت تعتمد عليها كثيراً من تذكير العراقيين بأهمية اللحمة والدفاع عن وطنهم، فقد أصابها العجز والانكسار ونتيجة للعقوبات الدولية التي منعت الدولة العراقية من الحفاظ على مستوى الإنتاج الثقافي الذي كان عليه إبان السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، حيث تقلصت الإصدارات التي ترعاها الدولة إلى ما بين النصف إلى الثلثين سنوياً فقد توقفت العديد من المجلات والدوريات عن الصدور وتراجع عدد الكتب التي تصدرها سنوياً إلى أعداد قليلة جداً فبعد أن كان العدد الإجمالي للكتب الصادرة عام 1977 يبلغ 8,568 كتاباً انخفض إلى 1904 كتاباً عام 1990 ثم إلى 312 عام 1995 أي أن الانخفاض وصل إلى 2,75% وانخفض الإنتاج الثقافي من وسائل الإعلام الأخرى من برامج الإذاعة والتلفزيون التي أصابها الضرر والخلل، وهكذا صار واضحاً أن الحصار الدولة العراقية وابعدها عن مواطنيها مما أثر على وحدة العراق وباتت الدولة عاجزة عن إقناع العراقيين بالتمسك بالهوية الوطنية العراقية(33).

ساهم قرار الحكومه العراقيه السابقه بسحب جميع مؤسسات الدوله من شمال البلاد حيث حول هذا شمال العراق من جزء عراقي الى جزء خارج سيطره الدوله العراقيه والاهم من ذلك انها تركت المواطنين العراقيين الاكراد بعيدين عن الدوله مما سهل تاثرهم بالقوى الخارجيه التي كانت لها اجنداتها في شمال العراق وهي اجندات لاتتفق وبناء الدوله الوطنيه العراقيه , كما ان عمليه فرضه للحصار الاقتصادي على ابناء الشمال قد وضعه في موضع حرج فقد شمل الحصار كل مقومات الحياه الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه وبالتالي وضع السكان العراقيين تحت رحمه حصاريين دولي متمثل بالحصار الذي فرضته الامم المتحده على العراق بشكل عام , والثاني حصار داخلي فرض من قبل الحكومه العراقيه نفسها وبالتاكيد فان مثل هذا الحصار الداخلي اثر وبشكل مباشر على المواطنين العراقيين في شمال العراق ما افقدهم القدره على الالتزام والمحافظه على الهويه الوطنيه العراقيه(34) .

ويمكن القول أن أقل ما يمكن أثره من نتائج العقوبات الأممية فقدان الشعور بالأمن والتفاؤل وتصاعد القلق بشأن المستقبل وفقدان الحوافز بسبب الآثار التراكمية للحرمان المستمر وانهيار التماسك النفسي والاجتماعي للعراقيين وتعطيل القدرات الذهنية والنفسية للأجيال القادمة ، إذ شكلت تلك الاثار جملة

---

(32)ظ:المصدر نفسه، ص177.
(33)ظ: سعدي الابراهيم، الفدرالية، الهوية الوطنية العراقية، ص124.
(34)ظ:المصدر نفسه , ص125-126.

مما أضهره القانون على فرض العقوبات، إذ أن ربع اطفال المجتمع العراقي الذين ولدوا خلال مدة الحصار لم يكونوا نفسياً وعقلياً بشكل طبيعي بسبب نقص الوزن وسوء التغذية وسوء تغذية الأم وغيرها من العوامل المساعدة.

المبحث الرابع

إجراءات وطنية عراقية لإعادة الوحدة واللحمة الوطنية

أثرت عقوبات الأمم المتحدة على العراق تأثيراً كبيراً على كيان دولته وهويته الوطنية، لا سيما ان العراق قد لا يقوى بفعل الظروف السياسية المختلفة التي هددت وحدته ونسيجه الوطني ولاسيما وان مشكلاته التاريخية المتراكمة قد تفاقمت بفعل قسوة العقوبات الاممية على شعبه، إلا أن الروابط التي جمعت شعبه اكبر عمقاً من الانقسامات التي عرفتها أية دولة ، فالعراق الذي تتكون رقعته الجغرافية ما بين النهرين والتي كانت غنية إلى أبعد الحدود ومثلت نبع الحضارات بالنسبة للشرق الأوسط والعرب جميعاً، فشعبها معروف بطابعه المتميز الذي يجعل من العراق مكاناً وثقافة حقيقيين إلى أبعد الحدود، فالمجتمع العراقي قائم على الوحدة في التعدد مما يجعل المواطن العراقي فخور بأنه عراقي قبل أي انتماء آخر وأن هذه الفسيفساء الحضارية عنصر تفاعل توحيدي حضاري وليس عنصر تناحر يقود إلى العنف، لا سيما ان العلاقات بين الأفراد والمجموعات السكانية يجب أن يتحول إلى مسألة الانتماء للوطن(35) وفيما يلي جملة من النقاط الأساسية التي يجب أن يتخذها السياسيين لحماية المجتمع العراقي من قضية تفكيك وتفتيت الهوية الوطنية.

1- اعتبار الشعب العراقي مصدر السلطات في العراق وذلك الهدف الذي ينبغي أن تخضع له جميع الكيانات السياسية الوطنية السلمية في الحاضر والمستقبل ، الأمر الذي يتوجب عمليه حصر السلاح بيد الدولة مستقبلاً وبخاصة بعد إنجاز التحرير الكامل من داعش واعتبار جميع التشكيلات العسكرية ضمن أجهزة الدولة وضمن القوى الامنية سواء كان ذلك في وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع.
2- إدانة الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء العزل وكذلك جميع أعمال التعذيب والخطف والاغتيال التي اتخذت شكلاً طائفياً أو مذهبياً أو اثنياً سواء قامت بها جهات دينية أو سياسية واعتبارها تلحق ضرراً بالغاً بغية التقدم في بناء نسيج اجتماعي في مجتمع صالح ، وادانتها من زاوية انسانية وأخلاقية.
3- اعتبار العراق جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية مع التشديد على هويته العربية وانتماءه الإسلامي مع تأكيد كون العراق عضواً مؤسساً وفاعلاً في جامعة الدول العربية يلتزم ميثاقها

(35)ظ:احمد ابراهيم محمود , مصدر سابق , ص151.

واتفاقاتها ، والعمل على أن يلعب دوره الإيجابي في المجتمع الدولي وخاصة منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باعتباره أحد أعضائها المؤسسين.

4- تأكيد الالتزام بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة ورفض أي محاولة لتقسيمه على اساس مذهبي واثني أو أي أساس آخر.

5- التأكيد على ان الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية، وهناك التركمان وأقوام أخرى متآلفة والدعوة لاحترام حقوق جميع المكونات على أساس مواثيق حقوق الإنسان الدولية ومبادئ الحريات العامة والمساواة الكاملة وحقوق المواطنة.

6- ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي في أقليم كردستان العراق في إطار وحدة العراق وسيادته استناداً إلى روح الثقة المتبادلة والحوار البناء والتفاعل مع الأخوة الكرد مع السعي إلى تطوير الاتفاقات المتبادلة بين الطرفين في أوضاع سلمية وطبيعية ودستورية على اساس التآخي والمصير المشترك والوحدة الوطنية وبالأطر الدستورية.

7- تأكيد الالتزام بالتنوع والتعددية الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية ، والعمل من أجل تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة واعتماد ذلك منهجاً ثابتاً، والرفض الحازم لأي نمط حكم استبدادي لا يعتمد على الإرادة الشعبية الحرة وفقاً لما تقرره صناديق الاقتراع(36).

الخاتمة

1- ساهمت التقسيمات العميقة لبنية المجتمع العراقي العرب – الأكراد – التركمان – الآشوريين وغيرهم، السنة – الشيعة- المسيحيين فضلاً عن غياب رؤية واضحة وشاملة لهوية عراقية للدولة العراقية ، مما خلق مفهوماً ضبابياً للهوية الوطنية العراقية أسهمت العقوبات الدولية في تعزيز هذه الضبابية عبر قراراتها في منطقة الحظر الجوي شمال وجنوب العراق واختلاف تطبيقاتها في الشمال والجنوب مما ساعد في إعادة أحياء فكرة التقسيم والفدرالية بشروطها التي زرعها الاجنبي الأمر الذي مهد لمفاهيم مرحلة جديدة تتقاطع مع بعضها فجاءت الآثار انعكاساً لها.

2- تشكلت الهوية الوطنية العراقية عبر مخاضات عديدة ابتدأت بتشكيل الدولة العراقية بفسيفسائها المتنوعة واثنياتها المتنوعة والتي عدت عبارة عن تراكم للثقافات والأحداث الهامة ارتبطت في حقيقة الأمر بأبعاد ثلاثة نشير عليها السنة الإلهية – الماضي والحاضر – المستقبل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل أحدها عن الآخر، ويمكن القول أن عقوبات الأمم المتحدة على العراق ساهمت فضلاً عن سياسات الدولة العراقية في تحطيم الإنسان العراقي فتحطيم مرافق الدولة وبنيتها التحتية بل أن العقوبات اسهمت في تحطيم الإنسان العراقي بكل مرتكزاته

(36)ظ:عبد الكريم الازري , مشكله الحكم في العراق , د.م, د.ت, ص376-377.

الحضارية والمادية والثقافية وتحويلها لغاية واحدة هي (سد الرمق) الأمر الذي افضى إلى تحطيم مكونات الهوية الوطنية العراقية وعوامل تشكلها وهو الذي هدد وسوف يهدد إلى زمن ليس محدود الجهود التي تبذل لبناء ووحدة العراق وكيانه الحضاري.

3- استهدفت عقوبات الامم المتحدة أول ما استهدفته المواطن العراقي، إذ ألحقت الضرر بكل ما يتعلق بالمواطن العراقي وليس الدولة العراقية، إذ أن ما نفذ من قرارات وأعمال بشعة سارت بالوطن والمواطن نحو الهاوية وصل بالبلاد من دمار وخراب جدير بأن يقف المخلصون له وقفة شجاعة بالدراسة والتقصي تفضح ما استهدف العراق وشعبه من تجاوزات على الوطن ومقدراته وقيمه المتوارثة.

4- ساهم تمسك المواطن العراقي بهويته الوطنية وتجذرها في وعيه من العوامل الأكثر أهمية في تماسك العراق ودولته وهي الضمانة الحقيقية للحفاظ على الدولة العراقية، إذ سعت العقوبات الاقتصادية إلى تدمير الهوية الوطنية العراقية وإفراغ محتواها الحقيقي، واحلال مثل وقيم جديدة محلها، إذ ساهمت هذه العقوبات في استهداف العراقي وإضعافه وحرمانه من الحياة العادية ومتطلباتها، الأمر الذي أسس لأرضية ملائمة لأحداث مثل ذلك التأثير.

5- إن استعادة العراق لعافيته ووحدته الوطنية يكمن في أن يعيد رسم العلاقات بين الجارين المسلمين الذي تربطهما وشائج كثيرة على أسس صحيحة وقوامها المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة وعلى أساس تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.

6- كان تدمير الطبقة المتوسطة العراقية وتحويل العراق إلى طبقتين طبقة شديدة الثراء وطبقة شديدة الفقر، هو أهم نتاج لعقوبات الامم المتحدة على العراق وقد ساهما في تدمير البنية الاجتماعية والمقومات الأساسية لنهوض الشعب العراقي فأصبح العراقي بفعل العقوبات الدولية لا يفكر بأكثر من نفسه فضاعت روح التضامن وانتشرت الأنانية وغيرها من الآثار التي لم يعرفها الشعب العراقي من قبل فأضعف بذلك مقومات الهوية الوطنية على نطاق واسع.

7- كان لاتساع الفساد المالي والإداري الذي ضرب الدولة العراقية بفعل العقوبات الاقتصادية ولم يترك أي زاوية من الزوايا دون أن ينفذ إليها فحول العراق إلى غابة يعيش بها السراق والمرتشون فساداً وإفساداً حتى أصبح المواطن الشريف الذي تأبى نفسه أن يمد يده إلى المال الحرام غير قادر على العيش في هذه الأجواء التي تسهل السرقة وتفتح باب الإجرام لكل من يرغب في ذلك دون مراقبة حقيقية من الدولة، الأمر الذي أثرت تلك المظاهر الشاذه تأثيراً سيئاً على فكر المواطن وسلوكه، الأمر الذي أضاع معه الإحساس بالمواطنة وحب الوطن واصيبت الهوية الوطنية بخروق كبيرة، وضاعت هيبة الوطن في ظل ذلك التجاوز والفساد المتفشي في جسم الدولة والتي بدأت معها تسير نحو الهاوية.

8- كان لظهور النعره الطائفية نتائج سلبية على نهج الوطنية ، فقد ظهر افتخار لا حدود له بالعشائرية ، إذ ظهرت العشائرية بشكل واسع بعد بذل النظام جهوداً واسعة للجوء إلى الخط القبلي لاستجلاب مساعده شيوخ القبائل للنظام والدولة مما أثر وبشكل واضح وجلي لظهور التقسيم الطائفي مستنداً إلى الهوية القبلية وبذلك أصبحت البنية الاجتماعية أكثر تمزقاً وأقل قدرة على العمل.